اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢,٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

سوق الفواكه والخضر

المادة	السعر	المادة	السعر
طماطة	٥٠٠	تفاح مستورد (تحمر)	١٢٥٠
بطاطا	٥٠٠	تفاح مستورد (تصفر)	١٠٠٠
باذنجان	٧٥٠	برتقال مستورد	١٠٠٠
بصل	٣٥٠	برتقال محلي	١٠٠٠
خس	٥٠٠	لالنكي	١٠٠٠
خيار ماء	٧٥٠		
قرنابيط	٧٥٠		

دولة الرفاه العراقية بين الوهم والحقيقة

محمد شريف ابو ميسم

تصوير نهاد العزاوي

يقول بعض من منظري الاقتصاد - ان ما من حقل يعد انفتاحه المتزايد على حركات رأس المال العالمي والتجارة العالمية، كارثياً مدمراً مثل ميدان الرفاه الاجتماعي، وان نهاية دولة الرفاه هي نتيجة من نتائج العولمة - ولانصار العولمة منهج يدعو إلى المعنى في توسيع ليبرالية الاقتصاد العالمي وازالة الضوابط على الاقتصاديات المحلية معتبرين ان دولة الرفاه تشكل عائقاً امام ذلك التوسع. والذي يعنينا في هذا الصدد هو الاجابة على سؤال يتبادر إلى الذهن دوماً، مفاده - هل سيتسنى للمواطن العراقي ان يعيش في دولة الرفاه؟ التي يبشر بها بعض السياسيين العراقيين - اذ يقول البعض منهم ان الوصول إلى دولة الرفاه مؤكد، ولكن الطريق صعب - ففي خضم التأسيس لدولة جديدة، لا تملك البنى التحتية التي تؤلها لخوض غمار التنافس، حتى في سوقها المحلية، وتسعى بكل امكاناتها لاستقطاب الرساميل الاجنبية للمساهمة في اعادة اعمار البنية التحتية.

ثمة التزام فرضه الدستور على الحكومات التي ستتولى ادارة البلاد، وهذا الالتزام يرجح الإجابة بنعم على التساؤل المطروح نظرياً فالمادة (٣٠) من الدستور تقول: اولاً، تكفل الدولة للفرد وللاسرة الضمان الاجتماعي والصحي والمقومات الاساسية للعيش في حياة حرة كريمة، تؤمن لهم الدخل المناسب والسكن المناسب.. ثانياً، تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حالة الشيخوخة او المرض او العجز عن العمل او التشرد او اليتم او البطالة وتعمل على وقايتهم من الجهل والخوف والفاقة، وتوفر لهم السكن والمناهج الخاصة لتأهيلهم والعناية بهم وفي المادة (٣١) اولاً.. لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية، وتعنى الدولة بالصحة العامة وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بانشاء مختلف انواع المستشفيات والمؤسسات الصحية، وفي المادة (٣٢) ترعى الدولة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة وتكفل تأهيلهم.. وفي المادة (٣٤) ثانياً.. التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحله.. وفي المادة (٢٥) تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسس اقتصادية حديثة ، بما يضمن استثمار كامل موارده وتنوع مصادره، اما المادة (٢٧) ثانياً فتنص على (تنظم بقانون الاحكام الخاصة بحفظ املاك الدولة وادارتها وشروط التصرف فيها والحدود التي لا يجوز فيها النزول عن شيء من هذه الاموال) ومجموعة هذه المواد الدستورية، تشكل بمجملها ضمانة نظرية لقيام دولة الرفاه، اذا ما وضعت الدولة يدها القانونية على عمل الاستثمارات الاجنبية والقطاع الخاص، وتلمس المواطن تطوراً في واقع الخدمات المختلفة، فعلماء الاقتصاد يرون ان المجتمعات التي تعرض نفسها لقدر اعظم من الخطر الخارجي، تطالب بدور حكومي اكبر (تحصل عليه) كملاذ يحمي من تقلبات الاسواق الكونية، ومن هنا جاء التبشير، بان دولة الرفاه هي الوجه الآخر للعملة في الاقتصاد المفتوح.. بيد ان السؤال الملح هنا، هو.. هل بامكان الحكومات العراقية المقبلة ان تضع ضوابط على حركات رأس المال، وهي بامس الحاجة لاستقطابه إلى داخل البلاد، ام العكس هو الصحيح؟.. فواقع الحال يشير إلى اشتراطات وضعتها مجموعة الدول المانحة التي تتصدرها مجموعة الدول الثماني، لاجراء اصلاحات اقتصادية مقابل التعامل الايجابي مع المديونية العراقية واطلاق المنح والاستثمارات في داخل العراق... الا ان العزاء الوحيد للمتفائلين في قيام دولة الرفاه العراقي على ما يبدو هو الخزين النفطي وتعاظم ازدياد الطلب العالمي على النفط، واقرار الدستور العراقي في المادة (١٠٨)على ان النفط والغاز هما ملك لكل الشعب العراقي.. بمعنى لا يمكن خصخصة هذا القطاع ولا يمكن ان يخضع للمضاربة.. ولكن هذا العزاء يبقى مرتبطاً بالسوق النفطية وتقلباتها، وقدرة الدولة على تحويل التراكم المالي الناتج عن تصدير النفط إلى تكاثر مالي من خلال تطوير القطاعات الانتاجية المختلفة، واستثمار الايدي العاملة، سواء عن طريق دعم القطاعات الانتاجية القائمة حالياً او المزمع اقامتها مع دعم القطاع الخاص... فلو نظرنا إلى دول الرفاه في البلدان المتقدمة - التي لا يشبه واقعها الاقتصادي، لامن قريب او من بعيد واقع الاقتصاد العراقي الحالي، فليس ثمة ريب في ان تلك الدول، تتعرض إلى مصادر متنوعة من التوترات التي تزيد من تكاليف الخدمات والطلب عليها، مثل استمرار المستويات العالية من البطالة، وازدياد تكاليف المخصصات التقاعدية والرعاية الصحية وتزايد تعقيد التكنولوجيا المتقدمة كخدمات طبية وتربوية، وارتفاع معدلات انهيار العوائل وتنامي الطلب على تحسين الخدمات الاجتماعية عموماً، كل ذلك يدفع بتلك الحكومات، التي باتت اضعف مما كانت عليه منذ سنوات تمتع سكانها بدولة الرفاه امام العولمة الاقتصادية وهيمنة الرساميل المحلية متعدية القومية على الحركة الاقتصادية في تلك البلدان.. يدفع بها إلى وضع كابح على الانفاق العام والاقتراض الحكومي في عدد منها، مما اثر على مخصصات الرفاه وتوفيره، ويضيف بعض المحللين لمجمل تلك المسببات سببا آخر جراء الانفتاح الاقتصادي، وهو معيار التقارب في سبيل الوحدة النقدية، الذي وضع حداً للانفاق العام في بعض تلك الدول، في الوقت الذي تشهد فيه تلك البلدان معدلات نمو عالية للصادرات واجتذاب للاستثمارات يوازيه ارتفاع في البطالة ونمو متدن نسبياً ومشاكل بنيوية جوهرية في دولة الرفاه.. فهل للعولمة التي تتسبب في انهيار جدران دولة الرفاه العتيدة، ان تمنح بناءنا الجديد ملامح الرفاه التي يعدنا بها السياسيون؟، ونحن لم نخط بعد باتجاه تجاوز اشكاليات العجز المالي والتضخم والبطالة والمديونية وما يترتب عليها من اشتراطات لاستقطاب الرساميل الاجنبية التي تريد العمل في واقع سوق منفلت.

في الهم الاقتصادي

نحو التهيؤ لمشروع الخصخصة المنتظر

حسام الساموك

ولنعد ثانية ونقرأ مفردة الخصخصة كمفهوم تسعى اطراف معينة لفرضه امراً قاتماً تحاول ان تصوره الدواء الناجع من دون ان ترفقه حتى بالوسيلة الكفيلة بالتعاطي معه.

نتناول هذا الامر بعدما نشرت وسائل الاعم اعادة تشكيل الهيئة العليا لمشروع الخصخصة برئاسة الدكتور ابراهيم الجعفري رئيس مجلس الوزراء، وترافق ذلك مع اعلان وزارة الصناعة بانجازها الترتيبات الخاصة بدعوة القطاع الخاص لشراء المشروعات الصناعية ضمن مشروع الخصخصة، ولم تتردد في الاقرار بان المشاريع التي تجري خصخصتها لا تندرج ضمن قائمة المشاريع الخاسرة، بمعنى انها مشاريع رابحة، وزادت في تأكيد ذلك عندما اشارت إلى انها ستشمل بعض معامل السمنت، وحين تم التطرق للسمنت نقف على اولوية - لا بيع تلك المشاريع بل - التسريع في تشغيلها فقد ضاق المواطنون ذرعاً بالسمنت المستورد والشكوك المتلاحقة في احتمالات تهدم البنايات على رؤوس ساكنيها - كما كان يجري في مصر - بسبب الغش في السمنت، ولعل آخر ما عزز تلك الشكوك واعطاها مصداقيتها ما اعلنته الجهات الفنية في البصرة حين وقفت على ان السمنت الهندي المجهز لباعة المواد الانشائية غير مطابع للمواصفات المطلوبة، فضلاً عما سبق ان اعلنه اكثر من مصدر متخصص بان السمنت المستورد من بلدان عدة، لبناني ومصري، لا يتوفر على المواصفات المعتمدة.

كانت حمى الخصخصة في العراق ، كما في بلدان العالم تتذرع ببيروقراطية القطاع العام الذي تلحق سياساته الخاسرة بمؤسساته ، في حين تغض اجهزة وزارة الصناعة طرفها عن المشاريع الخاسرة لتعرض عشرات المشاريع العملاقة للخصخصة وبعد ان صرفت الدولة عليها المليارات ،

اذن فوزارة الصناعة توقف معاملها قسراً ثم تعرضها للبيع، ولا نسهب هنا في المواصفات العالية التي يتمتع بها السمنت العراقي والسمعة الطيبة التي اكتسبها في البلدان المجاورة، لكننا نقول: اليس حرياً بوزارة الصناعة ان تعيد تشغيل تلك المعامل لتحد من لجوء المواطن إلى السمنت المستورد ذي العلامات المشكوك فيها.

كانت حمى الخصخصة في العراق، كما في بلدان العالم تتذرع ببيروقراطية القطاع العام الذي تلحق سياساته الخسائر الفادحة بمؤسساته، في حين تغض اجهزة وزارة الصناعة طرفها عن المشاريع الخاسرة لتعرض عشرات المشاريع العملاقة للخصخصة وبعد ان صرفت الدولة عليها المليارات، فتباع كما يشير المختصون باقل من سعر الارض المشيدة عليها، وهو ما حصل في مصر بالامس وتكرر في بلدان اخرى لم يعد الندم ينفع شعوبها وقادتها على السواء، فهل نقلد من قتلهم الندم من دون ان نتعض؟، بل ان نلبي ما يشير به خبراء صندوق النقد ان لم نقل ننفذ اوامرهم من دون ان نتنبه لمخاطر تلك الاجراءات وما تنتهكه من محرمات ينبغي ان نفكر الف مرة قبل مجرد التفكير باتباعها!

ان رياح تلبية ضغوط صندوق النقد وغيره من الاجهزة الدولية تقودنا - شئنا ام ابينا - إلى درك يجب ان تتنبه له كل القوى الوطنية والمنظمات المهتمة فعلاً بالشعارات التي ترفعها، وها هي الضغوط تتواصل، والاجراءات تتسارع، من مشروع رفع الدعم عن المشتقات النفطية وما يتبعه من مراحل لاحقة، وما حققه وسيحققه من تدهور خطر في الحالة المعيشية بفعل الافاق الخطرة للتضخم النقدي، مروراً بمشروع رفع البطاقة التموينية على مراحل وفقاً لخطاب النوايا سيئ الصيت، وها هي الاستعدادات تجري لمشاريع خصخصة لها اول وليس لها آخر!

بورصة الدولار بين الفوضى ورغبات الربح السريع

كاظم موسى

في ٨ / ٨ / ١٩٩٠ فرض الحصار الاقتصادي من قبل الامم المتحدة على العراق ما نجم عنه حصول مشاكل اقتصادية داخلية عديدة تركت بصماتها بشكل واضح على الاقتصاد العراقي. حد الانهيار، كبلت المواطن بقيود العوز والحرمان والبطالة وتبعاتها الضارة.

ومن ضمن الظواهر الاقتصادية التي طفت على السطح ظاهرة الاتجار والمضاربة بالعملات الاجنبية، الدولار على وجه التحديد والتي كان اللاعبون الاساسيون فيها حفنة من المنتفعين على حساب مصالح المواطنين وجمهرة كبيرة من المتعاملين به من تجار وصناعيين عبر افتعال تقلبات في سعر الصرف تصب في صالح حفنة المنتفعين الذين اوجدوا ما يسمى بالبورصة في محلة بائسة من محال شارع الملك غازي القريبة من سوق الشورجة وإلى جانب سوق السكائر التي ازدهرت تجارتها ابان فترة الحصار الاقتصادي.

مما اوجد حالة من التحكم في تلك الاسواق وقتذاك ورغم صدور تشريع ينظم اعمال الاتجار بالعملات الاجنبية الا ان الفوضى ما زالت تسود اعمال بيع وشراء العملات الاجنبية.

يقول المواطن وسام سعيد الكناني صاحب مكتب صيرفة:

يفتقر اغلب العاملين في هذه المهنة إلى خلفيات اقتصادية. ويتعاملون مع الصيرفة كسلعة رائجة تحقق ارباحا مناسبة.

فوجود اسواق (بورصة) والكائنة اغلبها في شارع الكفاح وتقترب من كونها سوق هرج، تجتذب المزيد من الطارئين على هذه المهنة، ليشكلوا عامل ضغط على حركة المرور في الشارع جراء اندفاعهم على السيارات المارة محملين برزم الاوراق النقدية، عارضين استبدالها باوراق الدولار، يشكل عملاً من اعمال الفوضى التي توقع اضراراً بالزبائن جراء اندساس محتالين وسطهم، يروجون اوراقاً نقدية محلية واجنبية مزيفة.

فالذين يتخذون الشوارع والارصفة اماكن لممارسة اعمال بيع وشراء العملات، يفتقدون إلى الجانب الشرعي (القانوني) في التعامل كونهم لا يملكون رخصة رسمية لمزاولة العمل.

اما فيما يتعلق باصحاب مكاتب الصيرفة والذين يعدون بالآلاف في ارجاء العراق، ولا تنظمهم رابطة معينة تنظم اعمالهم وتضمن مستقبلهم، إلى جانب افتقادهم إلى اهتمام الجهات المالية بشقيها الحكومية وغير الحكومية. اذ يفترض زجهم في دورات ولقاءات وندوات تنمي معارفهم في مجال الصيرفة بما يطور اداءهم. إلى جانب افتقاد العراق إلى وجود سوق تداول نقد اجنبي (بورصة) كالتي توجد في اغلب دول العالم تتوفر فيها طرق التعامل الحديثة.تساهم في مواكبة تطور الاقتصاد الدولي، وتنمية الاقتصاد الوطني. ان هذا النشاط غير المنضبط بات يشكل مساهمة فاعلة في تحريك مفاصل الاقتصاد المحلي لذلك لا بد من ايلائه الاهمية الكفيلة بتنظيمه في وقت يشهد الاقتصاد العراقي فيه تحولاً خطراً وهاماً باتجاه اقتصاد السوق.

مصرف إنفستكورب يشتري شركة أوتو دستريبيوشن الفرنسية

باريس /ا ف ب

قال مصرف "إنفستكورب" الاستثماري إنه أتم صفقة لتملك شركة "أوتو دستريبيوشن" التي تعد أكبر شركة فرنسية مستقلة لتوزيع قطع غيار السيارات والعربات الثقيلة والمنشآت الصناعية. لكنه لم يكشف عن قيمة الصفقة.

وقال بيان للمصرف إنه إثر إنجاز عملية تملك شركة أوتو دستريبيوشن يعرض بنك إنفستكورب حاليا فرصة المشاركة الاستثمارية في هذه الصفقة على عملائه الحاليين والجدد من أفراد ومؤسسات في منطقة الخليج.

ونقل البيان عن المدير العام للعمليات في إنفستكورب غاري لونغ قوله إن شركة أوتو دستريبيوشن تعد فرصة جذابة جدا للاستثمار نظرا لموقعها القيادي داخل السوق الفرنسية.

بعد التأكد من سلامة حقول الدواجن في بابل

السماح بتسويق لحوم الدواجن والبيض

بابل / مكتب المدى

اتخذت اللجنة المشكلة في محافظة بابل من (مجلس المحافظة / اللجنة الزراعية/ اللجنة الصحية/ المستشفى البيطري / الثروة الحيوانية وساهم فيها عدد من اصحاب الحقول) قراراً بضرورة استمرار تسويق الدجاج والبيض بعدما اجرى المستشفى البيطري فحصاً مختبرياً على كل الحقول الجاهزة للتسويق وتاكد من سلامتها ومنحها شهادة صحية لغرض جزرها في مجزرتي الانوار والفيحاء حصرا لاكتسابهما الشهادة الصحية. لان تعطل التسويق سيعرض الاقتصاد في المحافظة لخسائر فادحة وستنعكس على الحياة الاقتصادية في البلاد.. وما زالت الفرق البيطرية تجري كشوفاً مختبرية على الاسواق والحقول تأكد فيها خلو المحافظة خاصة حقول الدجاج والبيض من اثار المرض لغاية ١٣ شباط ، وستقوم الفرق البيطرية بالكشف على الحقول الجاهزة للتسويق الى المجازر لمنحها شهادة صحية نافذة لمدة ثلاثة ايام مؤيدة سلامتها وامكانية جزرها وبيعها للمواطنين ، كذلك الحال مع حقول بيض المائدة.

وعلى خلفية الوباء، قام عدد من الفلاحين برمي الحنطة المسممة في حقولهم للتخلص من الطيور المهاجرة والحفاظ على دواجنهم وادى هذا العمل الى موت العشرات من الكلاب والقطط لاكلها الطيور الميتة وتاكد ذلك للفرق البيطرية بعد اجراء الفحوص المختبرية وفي سياق متصل، اقام بعض اصحاب الحقول والمواطنين برمي الدجاج النافق في مناطق القهمازية والكفل وابي غرق. وصرح د. البيطري مهدي الشريفي لـ (المدى) بان الهلاكات التي عثرنا عليها ناتجة عن اصابتها بمرض النيوكاسل الذي يصيب الدواجن في هذا الوقت من كل عام.

توقعات بارتفاع الخسائر إلى مليار جنيه

تجار مصريون يحتجون على حظر انتقال الدواجن بين المحافظات

القاهرة / الوكالات

اعتصم نحو ٣٠٠ من أصحاب مزارع الدواجن أمام محافظة القليوبية بمصر، احتجاجا على قرار الحكومة بحظر انتقال الدواجن بين المحافظات خلال الأسبوعين المقبلين، لمنع انتشار مرض إنفلونزا الطيور.

وطالب المتظاهرون بتدخل الحكومة السريع لحل هذه الأزمة التي أدت إلى توقف بيع جميع أنواع الطيور ومنتجاتها.

جاء ذلك بعد أن شهدت بورصة الدواجن في محافظة القليوبية انهيارا كاملا اول أمس السبت.

وتجاوزت خسائر قطاع الدواجن في مصر حاجز ٧٥٠ مليون جنيه (١٣٠,٦٣ مليون دولار) مع بداية شهر كانون الثاني، وسط توقعات بزيادتها إلى مليار جنيه بسبب إحجام الناس عن شراء الطيور.

وحذر أصحاب مزارع الدواجن من تدمير هذه الصناعة التي تأتي في المرتبة الخامسة من حيث مساهمتها في إجمالي الدخل القومي للبلاد.

في الوقت نفسه قامت السلطات المصرية بإعدام نحو عشرة آلاف من الطيور في ثلاث محافظات. وكانت الحكومة قد نصحت مربي الطيور الداجنة في المنازل بالتخلص منها لمنع انتشار المرض.